فان قيل لم قال متعدد ولم يقل اثنان فالجواب عنه ان الفعل يدل على اكثر من الاثنين لانه يدل على الفاعل ويدل على المفعول والآلة وغيرها فلهذا قال متعدد ولم يقل اثنان وفي قوله ومفهوم يجوز فيه الرفع والنصب كما ذكرناه في قوله والنحو ابوها

لم يكن وزن الرباعي والخماسي الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة اسهل عندهم من
الحذف ولهذا قيل ادعاء زيادة الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فقولنا
مبتدأ الضرب اي لفظ الضرب مقول القول وقوله مصدر خبر المبتدأ المذكور لا لقوله
الضرب حتى يكون مقول القول الضرب مصدر جملة لفساد المعنى لان المتولد منه الضرب لا مجموع
مصدر ومن هذا ظهر فساد ما قيل ان المراد بالضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتى
لا يرد بان التقدير المصدر مصدر فيكون حمل الشيء على نفسه قوله يتولد منه الاشياء التسعة
صفة مصدر اعلم ان العلماء اختلفوا في ان المصدر اصل ام الفعل اصل فاشار اليه
بقوله وهو اي المصدر للفعل اصل في الاشتقاق عند البصريين لا في العمل لان الفعل اصل
من المصدر في العمل وتمسكوا باربع دلائل فاشار الى الاول بقوله لان مفهومه اي مفهوم
مفهوم المصدر واحد لا يدل الا على الحدث فقط ومفهوم الفعل يجوز فيه الرفع عطفا
على محل اسم ان والنصب على لفظه متعدد اي كثير لدلالته على الحدث والزمان بل على الفاعل
ايضا ولذلك قال متعدد ولم يقل اثنان والواحد قبل المتعدد وهو اصل له واذا كان
المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا لمتعلقاتها من الفاعل والمفعول والزمان
والمكان والآلة لان الفعل اصل لمتعلقات الفعل لا يقال لا يلزم من كون المصدر اصلا

اصلا للافعال من حيث التعدد والدلالة على الحدث والزمان كون المصدر اصلا لمتعلقات الافعال
لان التعدد المذكور ليس بموجود في الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على الزمان لان اصل الاصل
لشيء اصلا لذلك الشيء لا يقتضي اتحاد الجهة في الاصالة على ان التعدد ثابت فيهما باعتبار
آخر لانهما يدلان على الحدث والذات واشار الى الدليل الثاني بقوله او لانه اي المصدر اسم
للحدث والاسم مستغن عن الفعل في الافادة لا في العمل والفعل محتاج الى الاسم فقولك
ضرب لا يفيد بدون الاسناد الى الاسم ظاهرا او مضمرا فالمحتاج اليه اصل للمحتاج اقول
الفعل محتاج الى الاسم في الافادة والاسم محتاج الى الفعل في العمل فيكون كل واحد منهما محتاجا
اليه باعتبارين فلم استدل باصالة المصدر للاسم في الاشتقاق على الفعل ولم يعكس ومثل
هذا لا يكون حجة على الخصم واشار الى الدليل الثالث بقوله وايضا يقال له مصدر وهو في
اللغة موضع يصدر عنه الابل لان هذه الاشياء التسعة تصدر عنه اي عن المصدر فيكون
الفعل ومتعلقاته فرعا عليه والدليل الرابع على كون المصدر اصلا انه لو كان مشتقا
من الفعل لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الفعل لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انقص دلالة على الزمان الاشتقاق قال الشارح لقائل ان يقول كان حق الكلام
ان يذكر فيه متمسكات الفريقين من غير فاصلة فالجواب عنه لما ذكر ان المصدر اصل في الاشتقاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)